

في الحقيقة يصعب علينا ضبط هذه المسألة على اعتبار أن القانون الجنائي للأعمال يرى فيه الكثير من شأ رح القانون أنه فرع من أهم فروع قانون الأعمال، والمتفرعة بين فروع القانون العام والخاص وما يعكسه هذا التقسيم على صياغة قواعده، الأعمال يتخطى هذا التقسيم لأن محاولة نسبه الى أحد تقسيمات القانون سيفقده مازياه وجدواه في تنظيم عالم الأعمال، الأعمال التي تسعى كل فروع القانون بأن يكون لها يدا في تنظيم ممارساتها. بين قانون الأعمال الخاص وقانون الأعمال العام. تعتبر الأساس المشرع بل هو فكرة . القانون الأعمال، والمالية والتي تعتبر مزيجاً مختلطاً من قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص قائمة على تحديد اطار قانوني الجمع مختلف النصوص والأنظمة المطبقة على المشروعات التجارية والصناعية، مهما اختلفت في والتنظيمية التي تنتمي لعدة فروع (القانون المدني - التجاري - الاداري - العمل - البيئة - . ii طبيعتها عامة أم خاصة الجنائي للأعمال كفرع من فروع قانون الأعمال مجموعة من القواعد القانونية التي تنتمي للنظام القانوني العام للدولة، مرتبط بغايات عامة وخاصة يسعى المشرع لتحقيقها وذلك تلبية لحماية احتياجات على غاية من الأهمية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية فهو ظاهرة قانونية نتجت عن تطور وظيفة القانون الجنائي، التجارية والاقتصادية المرتبطة بنشاط رجال الأعمال من . iii ومالية الجنائي بمفهومه الواسع يحتوي على نوعين من القواعد قواعد . iv هذا المنطلق يعتبر فرعاً خاصاً من فروع القانون الجنائي موضوعية وقواعد شكلية، قواعد موضوعية العامة تهتم بموضوع وعناصر الجريمة بصفة عامة، خاصة يكون موضوعها دراسة ويطلق على القسامين القانون الجنائي الأساسي كونه يهم . v كل جريمة على حدا وتبيان عناصرها والعقوبة المقررة لها، الخاص جميع أفرد المجتمع وموضوعه عام. الخاصة فهي التي تهتم بموضوع وقائع محددة وتخطب أشخاص محددين، مصلحة واحدة بعدد من النصوص قد تختلف في تبويبها في صلب المجموعة الجنائية، الحماية ذاته بل هو ينظر الى موضوع الحماية من وجهة نظر مختلفة، شكلت مرجعاً ونموذجاً قانونياً لبعض الجرائم في القانون الجنائي للأعمال، اساءة استعمال أموال الشركة وسندرس ذلك لاحقاً بالتفصيل. كونه ينتمي الى أنظمة قانونية مختلفة، تحت عنوان جريمة التزوير والتقليد في مادة العلامات . التجارية، القانونيين وطبيعة الحماية مختلفة، الأمر الذي أدى الى ضبابية واسعة في تطبيق النصوص في الحقيقة، الى الارتكان في تطبيق النصوص المعتاد تطبيقها ضمن مقتضيات القانون الجنائي القسم الخاص من القانون الأساسي، في الحالات المعروضة عليه سواء ارتبطت الجريمة بإحدى موضوعات القانون الجنائي للأعمال أم غيرها. القانون الجنائي للأعمال بأغلب نصوصه الجنائية الخاصة المنتمية للقوانين الخاصة مجهولة لدى المحاكم. الجنائي للأعمال نطاقه الخاص، موضوع الجريمة التي يجب أن تنتمي بالأساس لأحد فروع قانون الأعمال. ومن هنا يتضح لنا مدى صعوبة تحديد نطاقه. وعلى العموم يتكون القانون الجنائي للأعمال من : - الجرائم المرتبط بالشركات التجارية ؛ - الجرائم المالية واساءة الائتمان ؛ - الجرائم المعاملات التجارية بصفة عامة